

وهكذا ففي عام ١٩٦٧ ، أسهمت منتجات الحمضيات بـ ١٩٤٣ بالمائة من مجمل الصادرات الاسرائيلية ، او ٣٤٤ بالمائة من اجمالي الدخل القومي .

وخلاصة القول ان القطاع الزراعي الاسرائيلي يكشف بشكل واضح عن خواص معينة تشير الى علاقته الوثيقة بالرأسمالية الاسرائيلية : (١) الانتقال المستمر في اليد العاملة من القطاع الزراعي الذي يديره الهستدروت الى القطاع الصناعي من الاقتصاد . (٢) عجز تعاونيات الهستدروت التسويقية عن منع الوسطاء من رفع اسعار المواد الغذائية . (٣) التشديد المتزايد على الانتاج الصناعي ( من ٣٠ الى ٤٠ بالمائة من مجمل الانتاج ) من قبل الكيوتسات « الاشتراكية » وكذلك تسلسل رأس المال الخاص الى عمليات الكيوتس ( ٤ ) الطبيعية المتخصصة جدا للانتاج والتصدير الزراعي ، حيث تلعب صادرات الحمضيات دورا حيويا في الميزان التجاري .

هـ — **البتترول** : بينما استمر « الاربعة الكبار » ( الماس ، المنتجات الغذائية ، الملبوسات والكيمياويات ) اعمدة للاقتصاد الاسرائيلي مع صادرات في هذه المجالات ، مؤمنة ١٠ بالمائة من الدخل القومي العام في العام ١٩٦٧ ، فان صلات اسرائيل مع الامبريالية النفطية تبدو اقل بروزا عند النظرة الاولى . يعتمد المدافعون الحاليون عن الصهيونية الففز عن الحقيقة بان الاشراف على حقول النفط المكتشفة حديثا في العراق كان المحرك الحيوي وراء خطة الحلفاء لتقطيع اوصال الامبراطورية التركية خلال فترة الحرب العالمية الاولى . عرّفت اتفاقية سايكس - بيكو السرية في العام ١٩١٥ لبنان وفلسطين بأتهما كتلتان سوف تفصلان عن المقاطعة السورية ( التركية ) ، حين التخص من السيطرة التركية في الشرق الاوسط . بعد انتصار الحلفاء ، كان من المفروض ان تجري عملية تطوير كل من لبنان وفلسطين بجعلها مقاطعات اوربية ، تخدم كمخارج ساحلية بالنسبة للنفط الخام المستخرج من العراق ومن مناطق محلية اخرى . وبينما تمت عملية جعل لبنان اوروبيا بواسطة الاحتلال الفرنسي ، أخذت العملية في فلسطين شكلا مزدوجا - الاشراف البريطاني العسكري والسياسي والهجرة الصهيونية الاوربية ، مرتكزة « شرعيا » على وعد بلفور في العام ١٩١٨ .

خلال فترة الانتداب ، أعد مرفا حيفا ليكون مركزا رئيسيا للنفط المستخرج من العراق والمملكة السعودية بواسطة الشركات الانكليزية والاميركية . هذا وان مظاهر مثل الدعم البريطاني المباشر لتنمية الاقتصاد الصهيوني ، وجعل بريطانيا فلسطين قاعدة عسكرية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها ، واستخدام الهاجاناه من قبل السلطات الانكليزية لحماية انابيب النفط خلال ثورة العام ١٩٣٦ في فلسطين ، ثم حقوق التنقيب التي حصلت عليها شركات النفط الاجنبية في فلسطين نفسها . كل هذه مؤشرات لا يمكن دحضها على النوايا النفطية الامبريالية لاستخدام فلسطين كمنطقة ساحلية تابعة لها . وكانت المحاولات البريطانية لتحديد الهجرة اليهودية بعد العام ١٩٣٦ ، على أية حال ، دليلا مؤشرا على تدهور الحلف الاساسي بين القادة الصهيونيين والمصالح البريطانية . ومع ان بعض الاشخاص يتحدثون خطأ عن « الحرب اليهودية للتححر القومي ضد الانكليز » الا أنهم يقفزون عن حقيقة مؤداها انه عندما تم الاستيلاء على سلطة الدولة في العام ١٩٤٨ ، فانه لم يتم الاستيلاء او اخراج المصالح البريطانية من قبل السلطات الاسرائيلية ، ذلك ان العلاقة الوثيقة بين الصهيونية والامبريالية ، بدل ان تنتهي وتتحطم ، دخلت مرحلة جديدة بمواصفات جديدة .

صحيح ان شركات النفط اغلقت انابيب نفط حيفا وتجاوبت مع المطالب العربية بعدم بيع النفط العربي لاسرائيل ، ولكنه يجب ان لا يعتقد بأن اصحاب ملايين النفط في العالم التزموا موقفا موحدا « مؤيدا للعرب » . مثلا ، ان جاكوب بلاوستين ( المتوفى ) ، مؤسس شركة بان اميركان للنفط ، والمساهم الرئيسي في شركة ستاندرد اويل أف